بغلب الفساد موافقة على الاظهر تطلب ومن مات وقبل
قوله اورد يعة حلن ربه واخرجت التركة وان لم يوجد
لا ان طال كشرب بن وقبل تعيين ما تشهد باصله مطلقا
كمن مرض لم يتهم ومجاج لم يفلس ولو برؤ بشهادة
بالاصل فان لم يوجد المعين فلا شئ لربه وخصص به
عند الرمان وجهه فلاف في المعين بحاصص وغرم
على الواجد قيمته لعامل لغير تراب وتوليته وما في ع
اليه بطعام كثيره في الاصل فمن جزئيات الالتفات
بالمجرور باب تعقد المساقاة بما
ايه لاخبر هذا المادة عموا بن القاسم وفي بن رجحانه
زاد اعلى سنين قال لكثرة تعمد بعامل كل ما يليه
ان خلافه في مادة الاجارة ايضا وفي نيل الاحتاج لسقي
لكل الثمرة للعامل او يخرجا لهم اسمه كالربع وشاع في كل
الحايط والحق في الانواع لان النصف سنة كذا والربع
سنة كذا الا بشرط تقص كالاول واجزاء موجودة في
الحايط عند العقد وجاز نقصها قبله ولو اراد بها
قبل الموالاة فوجهان بينها قبل طلاقها فتعذر به
او زيادة على احدهما كتخير به العامل شيا وخرجته
فاخرج الحايط وعلى العامل ما يتمر اليه عرفا ما بار

ودواب

قوله وان في نيل المالغة لرفع التوهم لان المادة
سنة السقي لا لان الخلاف فيه يقوى قول ابن القاسم
وكذا الخلاف في البعل اهـ صغير

ودواب وساح واجرا وانفق وكسبي سنة يرمها لا لحرة
سنة كان ولد خلقه ان مات او مرض بل ان رجت الحمل او الولو
فحكمه على العامل على شجر سنين بتعمد لا بلح الاصلا
ولم يرد صلاحه ولم يتمرا خلافه كمرض وبيع الثلث
فورث بلا شرط حيث استوفى مشروعه استوفاها وعلى ربع
وقصب وبصل ومقاة ان تجز ربه وحين موته
وبين ولم يرد صلاحه وهل الورد ذكوته تبعا للاصل
او لم يوجد فيما تلقاه بن وخوه ومحل القطف اما على
المحائف فكالشجر يقطعا كما في الموشى كالزرع او كالشجر
وعليه الاكثر تاويلان وجاز توقيتها بسنين بحيث
لا تتغير فيها الاصول وهو معنى الكثرة خد اقي الا
الاصل وبالجواز لا بالعربية الا ان توافقه اه الجواز
لدوران بها وحملت عليه عند الاطلاق وعلى اول البطن
ان تميزت وعلى بياض عطف على قوله على شجر وعلى
زرع بذره على العامل ورافق جزوه ما حمل في البيات
ولم يشترطا اصبع المساواة قال المساوي كما في بن وعلى
وعليه ما جزم به من ثلثة جزاء البياض وكان كواحد ثلث
قيمة الجزع قائل وهو ابن الياسر للعامل ان
سلكتا عنه وفسدت ان شرط لربه حيث ناله عمل العامل

Copyright King Saud University